

التكيف البطيء للنظام السياسي

إذا كان انقلاب أيلول/سبتمبر سنة 1980م العسكري قد شكّل عاملاً تعجّيل لعملية التغيير الاقتصادي والاجتماعي، بعيدة المدى في تركيا، عن طريق توفير الظروف التي مكّنت تورغوت أوزال من تطوير وتطبيق إصلاحاته الاقتصادية الجذرية، فقد شكّل أيضاً سبباً من أسباب إبراز عجز النظام السياسي عن مواكبة تبعات هذا التغيير ونتائجه. لقد أخفقت القيادة العسكرية في تلك الفترة في جهودها الرامية إلى إيجاد نظام سياسي جديد، قائم على أطراف سياسية جديدة، مستعدة لأن تتصرّف وفقاً لقواعد جديدة. تمّ تفصيل دستور سنة 1982م لتوجيه الآليات السياسية بأسلوب متعمد لم يسبق له مثيل، لأن الجنرالات استخفوا بالمدى الذي بلغه المجتمع التركي على صعيد التسييس بعد ثلاثة عقود من الديمقراطية البرلمانية. وبالتالي، فإن الدستور الجديد لم يفد في شيء على صعيد توجيه العملية السياسية التي انبثقت بعد انتخابات سنة 1983م.

كان النظام السياسي التركي، بعد إقامة النظام الديمقراطي البرلماني القائم على التعددية الحزبية في سنة 1950م، ميالاً إلى التمحّض عن نوع من الثنائية القطبية حيث تشكّل الأحزاب السياسية وقياداتها أحد القطبين وتشكّل قيادة الجيش (ومعها نخبة الدولة) القطب الآخر. وهذان القطبان لم يتعايشا تعايشاً

سلمياً، لأن مسألة الأولوية لم تتم معالجتها قط بالطريقة المناسبة وبالتالي لم يتم حلها على الإطلاق. ولم يكن ممكناً كذلك تحقيق أي نوع دائم من توازن القوة بين الجهتين.

برهن الجيش على أولويته الفعلية عن طريق الإطاحة بالحكومة القائمة أربع مرّات منذ قيام نظام التعددية الحزبية. ففي سنة 1960م، قام بانقلاب عسكري ضد ما اعتبره حكماً دكتاتورياً يمينياً. وفي سنة 1971م، تم توجيه «مذكرة انقلابية» ضد حكومة يمين - وسط، بدت أضعف من أن تضطلع بأمر تدبير الفوضى السياسية والاجتماعية المتنامية ومعالجتها. أما في سنة 1980م، فقد حدث انقلاب ثالث استهدف تصحيح ما تم اعتباره - وليس من قبل الجيش وحده - فوضى وأحداث عنف سياسية واسعة الانتشار. وفي ربيع سنة 1997م، قام الجيش بالترتيب لعملية الإطاحة بالحكومة الأولى ذات القيادة الإسلامية، التي اعتُبرت تهديداً خطيراً لطابع الجمهورية العلماني - الكمالي^{(1)(*)}.

ومع ذلك فإن قيادة الجيش لم تنجح قط في إحداث تغيير جذري في النظام السياسي، الذي أثبتت آلياته الداخلية المتأصلة أنها ذات قدرة أسطورية خارقة على الثبات والاستمرار. مرة بعد أخرى عادت العناصر القديمة (الشخصيات القديمة في الغالب) لنظام التعددية الحزبية إلى الظهور ثانية مطلقة دورة جديدة من السياسة الحزبية على الطريقة التركية، على الرغم من أن بعض التغييرات الهامة بدت حاصلة ولو على السطح، بعد انقلاب سنة 1980م، على

(*) عن عمليات التدخّل العسكرية في سنوات 1960 و1971 و1980، أما عن أحداث ربيع سنة 1997م، التي لم تُحلّل بَعْدُ تحليلًا شاملاً، فلا بد من التعويل على التقارير الصحفية لمعرفة الوقائع الرئيسية. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب - الناشر).

الأقل . غير أن هذه التغييرات لم تفض إلى أي نمط جديد من الآليات السياسية كما لم تتمخض عن أي استقرار جديد في النظام . وبالتالي ، فإن دور الجيش ونفوذه في السياسة يبقيان دون تغيير ، لأن الساسة المدنيين يبدون عاجزين عن توفير أي استقرار وتوجيه سياسيين على المدى الطويل .

النظام الحزبي: آليات قديمة بثوب جديد

حاولت قيادة الجيش ، بعد انقلاب أيلول/سبتمبر سنة 1980م ، أن تشيع الاستقرار في النظام السياسي التركي عن طريق اعتماد دستور جديد وإعادة تشكيل النظام الحزبي . وما كان الجيش يتطلع إليه هو تأسيس نظام ، قائم على حزبين ، مؤلف من يمين وسط قوي من جهة ، ويسار وسط قوي من جهة ثانية يتباريان فيما بينهما في سبيل الوصول إلى السلطة . كان من شأن أية حكومة ذات أكثرية مستقرة في البرلمان أن تخضع للإشراف والضغط من جانب معارضة قوية متمتعة بفرصة حقيقية للحلول محل الحكومة في الانتخابات . كان من شأن حظر وحل جميع الأحزاب القديمة ، وتحريم أي نشاط سياسي على القيادات الحزبية القديمة ، أن يمهدا الطريق أمام نظام جديد مع قيادات سياسية جديدة^{(2)(*)} . غير أن القيادة العسكرية نفسها اصطنعت عائقاً أمام تحقيق أفكارها على أرض الواقع بحفاظها على النظام الانتخابي التقليدي القائم على التمثيل النسبي . لعل نظاماً انتخابياً قائماً على تغليب الأكثرية كان أنجح بكثير بالنسبة إلى إقامة وتفعيل النظام المرجو القائم على الثنائية الحزبية .

كانت نتائج انتخابات تشريعية الشا - نوفمبر في سنة 1983م ، متمثلة

(*) نشرت الجريدة الرسمية أسماء أكثر من 700 سياسي محروم من ممارسة السياسة مع قانون الأحزاب الجديد ، (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب - الناشر) .

بالنجاح المفاجيء لحزب الوطن الأم (ANAP) بزعامة تورغوت أوزال، كما أن انتخابات آذار/ مارس سنة 1984م، سرعان ما أثبتت إخفاق الجيش في تحقيق أهدافه. فبعد أقل من ستة أشهر، تأكد أن يمين الوسط ويسار الوسط «المفبركين» حديثاً والمدعومين من قبل الجيش كانا محتضرين سياسياً. لقد تمكنت الآليات القديمة للنظام والسياسة الحزبيين من الطغيان، على الرغم من تعرضها لشيء من التعديل، جراء الدستور الجديد والإطار الحقوقي والقانوني الذي تم اجتراحه تحت تأثير الجيش. تمت إعادة تأسيس الأحزاب القديمة تحت أسماء جديدة وقيادات جديدة (مؤقتة). ومع ذلك فقد تعين على هؤلاء مراعاة عدم التمثيل في البرلمان بسبب مكائد قيادة الجيش في مرحلة الاستعداد لانتخابات تشرين الثاني/ نوفمبر⁽³⁾.

لعل الحصيلة الرئيسة لهذا الوضع كانت متمثلة بالتمزق السريع للمعسكرات السياسية التقليدية في تركيا. كان من شأن حزب تورغوت أوزال أن يحقق اختراقاً حاسماً لجماعات يمين الوسط، ليفرض نفسه على المدى الأطول بوصفه الحزب الجديد الوحيد في نظام ما بعد سنة 1980م. وكحزب في السلطة استطاع أن يعزز وحدته ويرص صفوفه عن طريق اعتماد المكائد الكلاسيكية والألاعيب التقليدية المعروفة في السياسة الحزبية التركية، مثل آليات الاستزلام والمحسوبية إلخ... وبالتالي فقد كان قادراً على الاستمرار بعد عودة سليمان ديميريل، الزعيم القديم ليمين الوسط التركي، الذي تولى قيادة حزب الطريق القويم (DYP)، إلى السياسة بعد استفتاء جرى في سنة 1987م، وتمخض عن المبالغة في التعجيل برفع الحظر عن القادة السياسيين السابقين⁽⁴⁾.

ثمة حزبان يتنافسان اليوم على الإمساك بزمام قيادة معسكر اليمين السياسي المعتدل في تركيا، يكاد المرء أن يكون عاجزاً عن التمييز بين برنامجيهما وإيديولوجيتهما السياسيتين، ولا يفصل أحدهما عن الآخر سوى

خصومات شخصية عميقة بين قيادتهما^{(5)(*)}. يتألف كل منهما من نوع من التحالف فيما بين عدد من الجماعات السياسية التي تمثل دعاة التغريب البرجوازيين، والقوميين، والإسلاميين المعتدلين. وبالتالي فإن الحزبين، كليهما، يميلان نحو يمين أكثر جذرية إذا بدا ذلك مناسباً لكسب السلطة أو الاحتفاظ بها. ومن هذا المنظور، فإن محاولة مسعود يلماظ للتحالف مع حزب الرفاه الإسلامي بعد انتخابات كانون الثاني/يناير سنة 1995م، هذه المحاولة التي تم إجهاضها في اللحظة الأخيرة بفعل تدخل قيادة الجيش، مثلها مثل المحاولة الأكثر نجاحاً التي بذلتها تانسو تشيللر لتحقيق الغرض نفسه في حزيران/يونيو سنة 1996م، لا يمكن اعتبارها محاولة غير متوقعة بصورة مطلقة^{(6)(**)}. لقد ساهم التنافس بين يلماظ وتشيللر الذي ظل مصحوباً بسبل من الاتهامات والمزاعم المتبادلة حول وجود فساد سياسي وشخصي، في تدهور نفوذ يمين الوسط؛ حيث انخفضت نسبة مجموع أصوات حزبي الوطن الأم (ANAP) والطريق القويم (DYP) من 51,04 بالمئة في سنة 1991م، إلى 25,23 بالمئة في الانتخابات البرلمانية العامة التي جرت في الثامن عشر من نيسان/أبريل سنة 1999م. في غضون عقد واحد من الزمن تعرض الركن

(*) شعر ديمريل بأنه وقع ضحية خداع تورغوت أوزال الذي كان قد ائتمنه على وضع برنامج الإصلاح الاقتصادي الجذري لكانون الثاني/يناير سنة 1980م، حين تعاون الأخير بشكل فعال، بوصفه نائباً لرئيس الوزراء، مع الجيش بعد انقلاب أيلول/سبتمبر الذي وضع حداً مؤقتاً لحياة ديمريل السياسية. أما الزعيمان الحزبان الفعليان مسعود يلماظ، في حزب الوطن الأم، وتانسو تشيللر، في حزب الطريق القويم، فلا يفصل بينهما إلا الهوة العميقة المتمثلة برغبة الطرفين في تولي زعامة حزب يمين الوسط الموحد الذي يمكن أن يبرز إلى الوجود آخر المطاف. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب - الناشر).

(**) حول تدخل الجيش في تشكيل الحكومة بعد انتخابات سنة 1995م، (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب - الناشر).

المركزي لعملية التنمية السياسية التركية في عصر التعددية الحزبية لقُدّر غير قليل من الإضعاف.

ثمّة تطوّر مماثل أحدثه نوع من الانقسام في صفوف القوى السياسية يمكن العثور عليه في المعسكر السياسي اليسار المعتدل. لقد ظل القائد العتيد للتيار الاشتراكي الديمقراطي في تركيا بولنت أجويد مصراً بعناد على التمسك بفكرة كونه الممثل الشرعي الوحيد لليساّر التركي، وأبقى حزبه المعروف باسم حزب اليسار الديمقراطي (DSP) بعيداً عن حزب الشعب الجمهوري (CHP) الذي تمت إعادة إحيائه بزعامة دنيز بايكال، والذي بقي مظفراً في العملية المعقدة المتمثلة بإعادة تجميع مختلف الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية التي برزت على السطح بالارتباط مع انتخابات سنة 1983م أو بعدها^{(7)(*)}. وهكذا، فإن الحركة الاشتراكية الديمقراطية التركية قامت، بدلاً من السعي لإيجاد بديل سياسي مقنع لمعسكر يمين الوسط، بتكريس تقليد مستند إلى الصراع على القيادة كان قد بدأ في عقد الستينيات حين نجح بولنت أجويد في الإطاحة بعصمت إينونو وإزاحته عن زعامة حزب الشعب الجمهوري القديم.

أضاعت الاشتراكية الديمقراطية التركية، رغم مشاركتها المتكررة في سلسلة من الحكومات الائتلافية المختلفة خلال عقد التسعينيات، جزءاً كبيراً من نفوذها وتأثيرها على توجيه مسار البلاد. فحتى نجاح أجويد المقنع في الانتخابات البرلمانية العامة التي جرت في الثامن عشر من نيسان/أبريل سنة

(*) ما لبث حزب الشعب (H.P) الذي أسسه الجيش أن اندمج بالحزب الاشتراكي الديمقراطي (SODEP) بزعامة إيردال إينونو، نجل الرجل الثاني وخليفة أتاتورك عصمت إينونو، لتشكيل حزب الشعب الاشتراكي الديمقراطي (SHP) في سنة 1985م. وفي سنة 1995م، يادر هذا الحزب إلى الاندماج بمنافسه، حزب الشعب الجمهوري (الجديد) بزعامة الأمين العام لحزب الشعب الاشتراكي الديمقراطي (SHP) السابق، دنيز بايكال، الذي كان المنافس الوحيد لأجويد في معسكر تيار يسار الوسط التركي حتى تعرض حزب الشعب الجمهوري (CHP) للهزيمة في انتخابات سنة 1999م.

1999م، حين تمكن حزبه من احتلال المرتبة الأولى بفوزه بـ 22,19 بالمئة من الأصوات، لم يكن تأكيداً لجاذبية الأفكار الاشتراكية - الديمقراطية على الصعيد السياسي بمقدار ما شكّل اعترافاً بالمواصفات الشخصية لأجويد بوصفه سياسياً شريفاً، نظيفاً، متواضعاً، قومياً، وطنياً، وبشهرته الذائعة على أنه عُلْمانى لا يعرف معنى المساومة⁽⁸⁾. لقد تأكد تدهور نفوذ الاشتراكية الديمقراطية في الانتخابات نفسها حين أخفق حزب الشعب الجمهوري (CHP) بزعامه دنيز بايكال في تجاوز عتبة العشرة بالمئة الوطنية الضرورية للفوز بحق التمثيل في البرلمان. كانت نسبة الـ 8,71 بالمئة من الأصوات هي الأدنى بالنسبة إلى أقدم أحزاب الجمهورية السياسية، مما اضطر بايكال للتخلي عن قيادة الحزب حيث جرى استبداله بآلتان أويمن Altan Oymen. علينا أن ننتظر لنرى ما إذا كانت هذه الخطوة مع التغيير الموازي لمسؤولي الحزب سوف تساعد على توحيد اليسار المعتدل.

أفضت ظاهرة التمزق المزمنة التي ابتلي بها تيار الوسط السياسي إلى حدوث وهن عام على صعيد القيادة السياسية الحاسمة منذ انتهاء عقد الثمانينيات. وقد أدّى هذا بدوره إلى التمهيد لصعود قوى سياسية أكثر تطرفاً مثل حزب الحركة القومية (MHP) بزعامه الزعيم القومي المتطرف القديم الراحل ألب أرسلان توركش أو حزب الرفاه (RP) الإسلامي، المحظور الآن قانونياً، بزعامه قائده «الأبدي» نجم الدين إيربكان. كان الحزبان، كلاهما، متمتعين بقدر غير قليل من الأهمية في السياسة التركية خلال عقد السبعينيات المثقلة بالأزمات، وقد ساهما في انهيار النظام السياسي الذي قاد إلى انقلاب شهر أيلول/سبتمبر سنة 1980م، العسكري^{(9)(*)}. وقد بلغ صعود القوى المتطرفة سياسياً، المعادية للنظام، أوجّه أيضاً في انتخابات الثامن عشر من

(*) للاطلاع على قصة الأزمة السياسية التي أسفرت عن الانقلاب، (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب - الناشر).

نيسان/أبريل سنة 1999م، حين فازت أحزاب الحركة القومية (MHP)، والفضيلة (FP)، الذي يعتبر وريث حزب الرفاه، والشعب الديمقراطي (HADEP)، مجتمعة بنسبة 38,14 بالمئة من أصوات الناخبين.

على النقيض من توقعات الجنرالات، عادت الآليات القديمة للسياسة الحزبية، بعد مرور أقل من عقد على اعتماد الدستور الجديد، إلى السيطرة على النظام الذي صمّمته قيادة الجيش بعد انقلاب سنة 1980م. فالمبادرات الرامية إلى إشاعة قدر متزايد من الديمقراطية والتمدن في الحياة السياسية التركية التي توافقت مع فترة حكم رئيس الوزراء أوزال بين سنتي 1983 و1989م، لم تتمخض عن ترسيخ النظام السياسي وتثبيته⁽¹⁰⁾. بل وقد ساهمت في إحداث قدر أكبر من عدم الاستقرار السياسي. وقد بات هذا شديد الوضوح بعد العودة إلى ممارسة الحكومات الائتلافية في سنة 1991م، تلك السنة التي شهدت أيضاً عودة النخب السياسية القديمة إلى الإمساك بزمام الأمر من جديد. كان البرلمان المنتخب سنة 1995م، يضم لدى انتهاء ولايته ممثلي عشرة أحزاب مختلفة، كما أن الحكومتين الأخيرتين قبل انتخابات سنة 1999م المبكرة، كانتا حكومتين أقلية غير قادرتين على الاستمرار دون دعم أحزاب أخرى.

إن قوى سياسية جديدة يمكن اعتبارها تعبيراً عن إفرازات التغيير الاقتصادي والاجتماعي الحاصل لم يثبت وجودها بصورة دائمة على صعيد البلاد. يشكّل الإخفاق في تأسيس حزب ليبرالي بالمفهوم الأوروبي للعبارة برهاناً استثنائياً على عطالة وعقم الآليات التقليدية للنظام السياسي التركي^{(11)(*)}، مما يبقي الفئات الاجتماعية الحضرية الحديثة المتنامية دون

(*) لعل تجربة حركة الديمقراطية الجديدة (YDH) قصيرة العمر التي أوجدها رجل الأعمال الشاب جيم بويز وما لبثت أن برزت دولياً بوصفها قوة سياسية حديثة، غير أنها أخفقت في اجتذاب الناخبين في انتخابات سنة 1995م، حالة خاصة جديرة بالملاحظة. ولمعرفة النظرة البرنامجية لهذا الحزب. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب - الناشر).

القيادات السياسية التركية في التصديّ لتحديّ التنوّع الاجتماعي المتزايد، جنباً إلى جنب، مع التباين المتنامي بين المصالح، الناجمين عن التغيير الاقتصادي والاجتماعي الحاصل داخل مجتمع يتصف بقدر كبير من الحركية والديناميكية.

غالباً ما أدّى طابع الأحزاب السياسية التركية بوصفها آليات وصاية جنباً إلى جنب مع وجود بنى أوليغارشية للقيادة الحزبية تاريخياً، إلى نفس التعبير السياسي عن التعددية في العمليات الداخلية الحزبية كما في التنظيم الحزبي⁽¹⁴⁾. إنها أحزاب خاضعة لطغيان القادة على صعيدي التوجه والإدارة. أحياناً يجري اختيار جميع مرشحي الحزب في الانتخابات البرلمانية من قبَل زعيم الحزب شخصياً مع حفنة من مساعديه (أو مساعدتها) المقربين جداً. وبالتالي، فإن مكانة أي سياسي (أو سياسية) لا تعتمد عادة على موقعه (أو موقعها) الإيديولوجي، ولا على موقف سياسي يتخذه (أو تتخذه)، تكون في معظم الأحيان متوقفة على مدى قربها (أو قربها) من زعيم (أو زعيمة) الحزب. كذلك لا تشكّل الدوائر المحلية صفة التمتع بالشعبية في منظمات الحزب، المحلية أو الإقليمية، عنصراً ذا أهمية بالنسبة إلى مكانة السياسي على الصعيد القومي العام لتنظيم الحزب. لعل الاستثناء الوحيد من هذه الصورة هم الساسة القادمون من جنوب شرق البلاد، حيث القيادة غالباً ما تضمن نسبة معينة من الأصوات المحلية، لأن البنية العشائرية والقبلية للمجتمع المحلي ما زالت تنطوي على تأثيرات قوية.

يتمثل أحد نتائج هذا الوضع بتكرّر قيام البرلمانين، الطامحين غالباً إلى تحصيل مكاسب أكبر من قائد الحزب اللاحق بعد التصادم مع قيادة الحزب السابق، بتغيير أحزابهم. وبسبب تمزق النظام الحزبي والتباينات البرنامجية التي تكاد أن تكون غير قابلة للتمييز بين مختلف أحزاب الوسط، فإن عقد التسعينيات شكّل العصر الذهبي لظاهرة التحول من حزب إلى آخر بين صفوف

تمثيل سياسي مناسب، فضلاً عن أن ظلمات المجتمع المدني ليست إلا تعويضاً باهتاً وضعيفاً.

من الصعب على الأحزاب، على أية حال، أن تتكيف مع المتطلبات والمواقف المتبدلة للناخبين الأتراك، فضلاً عن أن التغييرات الاقتصادية والاجتماعية الهائلة، الحاصلة في العقود الماضية، أدت إلى إحداث نوع من الانهيار في صيغ الولاءات القديمة، وعمقت التحولات الجارية في المواقف كما تجلّت في نمط التصويت شديد التقلّب، خصوصاً في المناطق الحضرية⁽¹²⁾. وكذلك، فإن النظام الحزبي الممزق مع متنافسين يصعب تمييز بعضهم عن بعضهم الآخر في تيار يمين الوسط ويسار الوسط كليهما زاد من إرباك الناخبين وضياهم. توزّعت الأصوات على مجمل الطيف السياسي بحيث لم يفز أي من الأحزاب بأكثر من 25 بالمئة من المجموع الإجمالي. فاليوم ليس ثمة أي حزب، أو قائد سياسي، يستطيع ادعاء التمتع بتأييد ودعم أكثرية الناخبين الأتراك.

يواجه الساسة المخضرمون، مثلهم مثل القادة الجدد للأحزاب، صعوبات كبيرة في تفسير هذه التبدلات الاجتماعية - الاقتصادية وفي تكيف السياسات والبرامج الحزبية. أما الاستثناء الوحيد فيبدو متمثلاً بحزب الرفاه، وخليفته حزب الفضيلة، اللذين تمكنا، حسب نتائج الانتخابات المحلية في سنتي 1994م و1999م، من إثبات وجودهما بوصفهما ممثلي الجماهير المقيمة في أحياء الأكواخ الحضرية (في الأحياء السكنية المهربة وغير النظامية) (*gece konu*) على المستوى المحلي. أما الاشتراكيون الديمقراطيون، مثلهم مثل أحزاب يمين الوسط، فقد برهنوا على أنهم عاجزون عن تطوير أجوبة سياسية مناسبة قادرة على إدماج موجة المهاجرين القادمين من الأرياف بالبنى المجتمعية الاجتماعية الحضرية القائمة، أو توفير بني جديدة⁽¹³⁾. لقد أخفقت

النواب ذوي الولاء الحزبي الضعيف^{(15)(*)}. وهكذا فإن عدم الاستقرار السياسي في تركيا يزيد تفاقمه أيضاً جراء خصوصيات الأحزاب البنيوية الهيكلية التي يصعب تغييرها، لأنها جزء من آليات حماية قادة الأحزاب من المنافسين السياسيين الآتين من داخل الحزب.

ما زالت الآليات القديمة للسياسة الحزبية التركية هي السائدة الآن، مما يعني أن الأحزاب وقادتها غارقون، على ما يبدو، في بحر الصراعات التكتيكية والشخصية على النفوذ والسعي إلى احتلال مراكز القوة خدمة للمصالح الشخصية، المادية غالباً، ولمصالح الأتباع والأنصار.

لعل أحد الدلائل المؤكدة لصحة هذه الملاحظة هو ما نجده في سلسلة اتهامات الفساد أو سوء الإدارة المالية الموجهة ضد ثلاثة من رؤساء الوزراء الأتراك، ضد: تشيللر، يلماظ وإيربكان، إضافة إلى العديد من كبار السياسيين، من قبل أحزاب مختلفة في البرلمان منذ أواسط عقد التسعينيات. لم تتمخض هذه الاتهامات عن شيء ذي شأن على صعيد إجراء المحاكمات القضائية. كما أن لجان التحقيق البرلمانية بقيت هي الأخرى مشلولة، لأن الاعتبارات التكتيكية لسياسة التوازنات في البرلمان الممزق كثيراً ما تمخضت عن عمليات تبرئة متبادلة لشركاء التحالف السابقين، أو المحتملين. تشكّل قضية تانسو تشيللر قضية نموذجية: لقد نجت من سلسلة مختلفة من محاولات جعلها تمثّل أمام المحكمة العليا، عن طريق القيام باجتراح التحالفات اليمينية في الوقت المناسب.

(*) غير أن ممارسة إغواء النواب لسلخهم عن أحزابهم الأصلية عبر تقديم الوعود المادية أو السياسية في سبيل تغيير الحكومات، أو نفس استقرار حزب خصم، كانت قد بدأت قبل ذلك بوقت طويل. ففي سنة 1978م، مثلاً، قام بولنت أجويد بتشكيل حكومة أكثرية بالاستناد إلى اثني عشر نائباً كانوا قد هجروا حزب العدالة بزعامة سليمان ديمريل. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب - الناشر).

ما لبث هذا النمط من السلوك من جانب ممثلي تيار الوسط السياسي أن أفضى إلى حصول قدر متزايد من الإحباط وخيبة الأمل لدى الجماهير التي باتت شاهداً على دفع جملة المشكلات الملحة المتعلقة بحياتها اليومية جنباً إلى جنب مع مجموعة المشكلات البنيوية القاسية التي تعاني منها البلاد إلى المرتبة الثانية من الأهمية. وما لبث هذا الاستياء أن شجّع على انتشار الإيديولوجيات القومية المتطرفة أو الإسلامية السياسية. ومن غير المفاجيء أن الانتخابات العامة في كانون الأول/ ديسمبر 1995م، ونيسان/ أبريل 1999م، شهدت تقدماً لافتاً لهذه الأحزاب. ففي سنة 1995م، احتلّ حزب الرفاه (RP) الإسلامي المرتبة الأولى حاصلاً على نسبة 21,4 بالمئة من الأصوات، كما احتلّ حزب الحركة القومية (MHP) المرتبة الثانية في سنة 1999م، حاصلاً على نسبة 18 بالمئة. ما لبث هذا التطور أن زرع الرعب في قلوب قادة الجيش الذين يرون أن أركان ومرتكزات الجمهورية العلمانية الكمالية بالذات باتت مهددة. وبالتالي، فإن جنرالات انقلاب 1980م، قاموا، حين حاولوا وضع وَصْفَةٍ لإطار قانوني ودستوري متين لمسار تطور تركيا في مرحلة ما بعد سنة 1980م، بإرساء الأساس اللازم لعودة خلفائهم، أواخر عقد التسعينيات، إلى الحلبة السياسية بكثير من الزخم.

عيون ساهرة: دور الجيش

بموجب التقاليد ووفقاً لنصوص مستندة إلى تلك التقاليد، يضطلع الجيش التركي بمهمة الدفاع عن أمن الجمهورية. وفي هذا السياق ينطوي الأمن على معنى الوقوف في وجه حملة التهديدات الداخلية منها والخارجية. والتطورات التي يمكن اعتبارها مرشحة لنسف الاستقرار الداخلي في البلاد، تقع ضمن دائرة مسؤوليات الجيش، ولا بد، بالتالي، من اعتبار هيئة الأركان العامة ليس فقط مؤسسة عسكرية محترفة بل وركناً أساسياً من أركان النظام السياسي التركي.

وقد قام الجيش، انطلاقاً من وضعه هذا، بترتيب عملية الإطاحة بحكومة رئيس الوزراء نجم الدين إيريكان الائتلافية ذات القيادة الإسلامية في ربيع 1997م، بادرت هيئة الأركان العامة، رداً على هبة صاعدة لما اعتبرته مطالب وتحركات أصولية من جانب حزب الرفاه (RP)، الذي كان طرفاً في الحكومة، إلى تزويد الحكومة في اجتماع الثامن والعشرين من شباط/فبراير لمجلس الأمن القومي (MGK) بقائمة تتضمن ثمانية عشر تدبيراً مصمماً لفرض قيود صارمة على نفوذ الحركات والعناصر الإسلامية. غير أن إيريكان تباطأ وراوغ في وضع هذه التدابير موضع التطبيق، فضلاً عن أن حزبه قام بتنظيم مظاهرات شعبية كبرى احتجاجاً على العنصر الرئيسي في التدابير، ألا وهو العنصر المتمثل باعتماد نظام تعليم ابتدائي إلزامي لمدة ثماني سنوات متصلة، من أجل الإجهاز على المدارس الإعدادية الدينية (الشرعية). ورداً على ذلك قام الجيش بترتيب موجة من الاحتجاجات العامة ضد الحكومة الائتلافية، أفضت أخيراً إلى استقالة إيريكان. ثمة مراقبون من رجال الإعلام والصحافة الأتراك استخدموا تعبير «انقلاب ينتمي إلى ما بعد الحداثة» لوصف هذه التطورات وتقويمها.

وفي شهر آذار/مارس سنة 1998م، تجلّت الأهمية التي يعلّقها الجيش على رسالته بوضوح مرة أخرى. فقد تعرّض رئيس الوزراء مسعود يلماظ الذي كان قد حلّ محلّ إيريكان في حزيران/يونيو سنة 1997م، لدى قيامه بتشكيل حكومة أقلية ائتلافية مؤلفة من اثنين من أحزاب يمين الوسط هما: حزب الوطن الأم (ANAP) والحزب الديمقراطي التركي (DTP) وثالث من أحزاب يسار الوسط هو حزب اليسار الديمقراطي (DSP) بزعامة بولنت أجويد، لنقد شديد من جانب قيادة القوات المسلحة التركية بمطالبة الجيش بأن يهتم بشؤونه الخاصة ويترك أمر محاربة الإحيائية الإسلامية للمؤسسات السياسية والقضائية صاحبة الحق الدستوري في الاضطلاع بهذه المهمة. فبعد اجتماع لقيادة الأركان

المشتركة أصدرت قيادة القوات المسلحة بياناً خطياً كان ردّاً بالغ القسوة، إذ جاء فيه:

لا يستطيع أحد، بصرف النظر عن الوظيفة أو المهمة التي يمثلها، في سبيل مصلحته أو طموحاته الشخصية، أن يعلن موقفاً أو يصدر أية إحياءات أو تعليقات من شأنها فلّ عزيمة القوات المسلحة التركية (TSK)، وإرباكها، وإضعافها، أو التشكيك بتصميمها على النضال ضد الفعاليات الانفصالية أو الأصولية التي تستهدف أمن البلاد. وتعتقد القوات المسلحة التركية (TSK) أيضاً أن من شأن استمرار مثل هذه النقاشات أن يلحق الضرر ببنية البلاد الديمقراطية ومصالحتها القومية⁽¹⁶⁾.

حاولت قيادة الجيش، بهذا البيان أيضاً، أن تضع حداً للجدل السياسي الذي كان قد بدأ قبل عشرة أيام بملاحظات صدرت عن زعيم حزب الشعب الجمهوري (CHP)، دنيز بايكال، الذي كان قد ادعى أن الجيش كان يسعى إلى تشكيل «حكومة مؤقتة» لتحل محل حكومة الأقلية الائتلافية التي اعتُبرت أضعف من أن تطبق التدابير الضرورية للإجهاز على الخطر الأصولي مرة وإلى الأبد. فبعد هذا الكلام ما لبثت موجة من النقاشات السياسية النشطة والمزايدات العلنية حول ما إذا كان تدخل عسكري جديد وشيكاً وحول حقيقة الأهداف السياسية المباشرة للجيش. لقد جاء بيان قيادة القوات المسلحة في سياق هذا النقاش الذي أطلق خلاله رئيس الوزراء يلماظ ملاحظته⁽¹⁷⁾.

شكّل البيان تأكيداً آخر لموقع الجيش القوي في سياسة البلاد. تعين على يلماظ الذي كان متردداً حول السير خلف الجيش في النضال ضد القوى الإسلامية خشية التصادم مع الجناح ذي التوجه الديني في حزبه، أن يدّعي. ففي الأسابيع التالية تمّ فرض قانون الزّي في الجامعات من جديد عن طريق منع الطالبات ذوات أغطية الرأس والطلاب ذوي اللحى من الدخول إلى المدن

الجامعية أو إلى قاعات الامتحانات. كان رئيس بلدية استانبول، رجب طيب إردوغان، من حزب الرفاه السابق الذي كان، مثله مثل معظم ساسة حزب الرفاه السابقين، قد أصبح عضواً في الحزب الوريث، حزب الفضيلة (FP)، قد صدر بحقه حكم يقضي بسجنه عشرة أشهر بسبب «زرع بذور الكراهية بين صفوف الشعب» في خطاب ألقى في مدينة سييرت الواقعة جنوب شرق البلاد في كانون الأول/ديسمبر سنة 1997م. كان الرجل قد اقتبس أبياتاً من إحدى قصائد ضياء غوك ألب، كبير منظري القومية التركية لدى تأسيس الجمهورية. ومما تقوله القصيدة: «إن الجوامع ثكناتنا، والقباب خوذاتنا، والمآذن حرابنا، وجمهور المؤمنين جيشنا». وينظر محكمة أمن الدولة في ديار بكر كان هذا دليلاً على استهداف إردوغان إثارة العداة والحقد بين صفوف الشعب عن طريق الإشارة إلى كفاح مسلح يخوضه الإسلاميون⁽¹⁸⁾. وبعد بضعة أيام جرى توقيف مجموعة من رجال الأعمال المسلمين وتفتيش منازلهم تحت شبهة تمويل جماعات إسلامية بصورة غير شرعية. تمت هذه التدابير ضد الأصولية الإسلامية دونما عرقلة من جانب الحكومة. لقد كانت الموجة الثالثة من محاربة «الرجعية» بعد إبعاد حكومة إيريكان وحظر حزب الرفاه، حلقة أخرى من برنامج الجيش الرامي إلى استئصال خطر التيار الإسلامي وضمان وحدة وتلاحم الجمهورية العلمانية^{(19)(*)}.

غير أن تلك الموجة كانت أيضاً دليلاً على استياء الجيش من، واحتقاره

(*) لهذا الغرض، كان الجيش قد أعلن في نيسان/أبريل سنة 1997م، تغييراً في مفهوم الدفاع الوطني للبلاد عبر إعطاء الأولوية للوحدة القومية والإقليمية والتهديد الداخلي الذي يشكله الأصوليون للجمهورية - بعبارة أخرى، عبر وضع محاربة حزب كردستان PKK الانفصالي على قدم المساواة مع محاربة الأصوليين الإسلاميين. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب - الناشر).

للساسة الذين اعتبرهم عاجزين عن، وغير مستعدين لإخضاع مصالحهم السياسية والشخصية التافهة للمصلحة الوطنية العليا المتمثلة بالحفاظ على الجمهورية الكمالية. لا تبدي قيادة الجيش إلاّ قدراً محدوداً من التفهم لتعقيدات السياسة الحزبية الديمقراطية وألاعيها البرلمانية على صعيد صراع القوى. فبنظر الجيش تنطوي الأمة وقضية بقائها بالمعنى الكمالي على أهمية كبيرة جداً، ولا يمكن تركها للطبقة السياسية التي أثبتت، أكثر من مرة، في الماضي أنها عاجزة وغير مؤهلة للاضطلاع بواجبها القومي. وترى القوات المسلحة نفسها صاحب حق مشروع على صعيد التدخل، بقدر أكبر أو أقل من السرية والخفاء، في مسار التطورات السياسية إذا رأت تعرض رسالتها المتمثلة بالحفاظ على الأمن القومي للخطر جراء الصراعات والمشاحنات السياسية الدائرة بين فرسان السياسة المدنيين⁽²⁰⁾. تلك هي النظرة التي كانت كامنة وراء رسالة هيئة الأركان العامة المؤرخة في الرابع من كانون الثاني/يناير سنة 1999م، التي دعت أرباب السياسة بإلحاح، ولو بصورة غير مباشرة، إلى وضع حد للفراغ السياسي الذي كان قد نشأ جراء استقالة حكومة الأقلية الائتلافية برئاسة يلماظ في التاسع والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر سنة 1998م، بعد قيام أعضاء حزب بايكال الاشتراكيين الديمقراطيين بسحب تأييدهم للحكومة من خارجها. وفي الرسالة نفسها أكدت قيادة الجيش مرة أخرى تصميمها على متابعة الكفاح ضد الأصولية الإسلامية⁽²¹⁾.

يتمتع الجيش التركي، رغم سلوكه الاستبدادي المتشدد، بدعم أكثرية الشعب الساحقة. فمنذ عقد الثمانينيات ظلت استطلاعات الرأي تبين بصورة مضطردة أنها المؤسسة الأكثر تمتعاً بالثقة في الدولة التركية. فالانتقادات الموجهة إلى الدور السياسي للجيش لا تتصاعد إلاّ نادراً، على الرغم من أن قطاعاً متنامياً من المجتمع المدني يؤمن بأن الوضع التركي يشكل حالة تتسم

بشيء من الشذوذ بين النظم الديمقراطية الغربية، وقد لا يكون النموذج السليم للعلاقة النموذجية بين المدنيين والعسكريين في نظام ديمقراطي تركي «معاصر» على أعتاب الألفية الثالثة^{(22)*}. ومع ذلك،

ليس ثمة أي إجماع يشمل النظام حول الدور والمكان المناسبين للجيش في أي نظام ديمقراطي. ويبين الوضع الراهن، مرة أخرى، أن غياب الإجماع لدى الأطراف السياسية العادية حول طبيعة النظام وقواعده، وهو غياب للاتفاق حول ماهية المشكلات الكبرى التي تواجهها البلاد، وطبيعة التدابير التي يمكن اتخاذها للتغلب على تلك المشكلات، يفضي إلى نشوء فراغ سياسي يسارع الجيش إلى التحرك لملئه⁽²³⁾.

كان مثل هذا التحرك منطقياً أيضاً، أخيراً، على قدر متزايد من المشاركة في توجيه السياسة الخارجية التركية. فمنذ أوائل عقد التسعينيات شكّل الجيش أحد عوامل تحديد ثوابت السياسة التركية في الشرق الأوسط، كما سبق له أن فعل منذ زمن طويل بالنسبة إلى العلاقات اليونانية - التركية. ففي الساحتين كليهما تبقى متطلبات السياسة الأمنية، حسب تعريف قيادة الجيش، هي المحددة لأولويات السلوك على صعيد السياسة الخارجية. لقد كان توسيع دائرة القتال ضد حزب عمال كردستان (PKK) إلى ما وراء الحدود التركية لتشمل شمال العراق، قراراً اتخذته الجيش دون تشاور ذي شأن مع الحكومة المدنية. وياتت ملاحظة الأمر ممكنة حين قامت القوات الخاصة التركية، في آذار/مارس 1998م، بإلقاء القبض على شمدین صاقیق، الذي هو أحد المساعدين المقربين السابقين لرئيس حزب عمال كردستان، عبد الله أوج آلان، والذي كان قد حاول، بعد أن قطع علاقاته بحزب عمال كردستان، أن يجد لنفسه ملاذاً في

(*) يمكن العثور على مثل هذا الانتقاد، مثلاً، في: (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب - الناشر).

شمال العراق عند مسعود البارزاني وحزبه الديمقراطي الكردي، إحدى الفصائل الرئيسية لدى أكراد العراق. لم يبادر الجيش إلى إبلاغ مجلس الوزراء، ولا حتى رئيس الوزراء يلماظ، بهذه العملية بصورة مسبقة. وقد برر الجيش سلوكه هذا بالشك في قدرة الساسة المدنيين على الحفاظ على السرية الضرورية لمثل هذه العملية الخطرة.

يتحكم الجيش أيضاً بعملية إعادة صياغة العلاقات الأمنية التركية - الإسرائيلية، بل وقد نجحت هيئة الأركان العامة في إجبار رئيس الوزراء الإسلامي إيربكان على توقيع اتفاقيات تعاون عسكري بعيدة المدى مع القوات المسلحة الإسرائيلية، مما أثار احتجاجات قوية بين صفوف أتباع إيربكان كما لدى الدول العربية وإيران التي كان قد حاول أن يقيم معها علاقات أفضل⁽²⁴⁾. يتطلع الجيش التركي بشغف إلى توسيع التعاون مع إسرائيل ليصبح شاملاً للتزود بالأسلحة كما يتضح من الخطط المشتركة الرامية لتطوير منظومة مضادة للصواريخ الباليستية العابرة⁽²⁵⁾.

يبدو أن آخر التحركات التي أقدم عليها الجيش التركي، على صعيد السياسة الخارجية، مستهدفاً منطقتي ما وراء القفقاس وحوض بحر قزوين حيث قام رئيس هيئة الأركان العامة التركية، الجنرال إسماعيل حقي قره ضايي، في ربيع 1998م، بزيارات متعاقبة لكل من: أذربيجان، جورجيا، وروسيا (وهي المرة الأولى لهذه الأخيرة بعد انتهاء الحرب الباردة)، بغية إجراء مشاورات سياسية هامة مع حكوماتها. وبدلاً من الجهات ذات العلاقة في مؤسسة السياسة الخارجية التركية، قام رئيس الأركان بإبرام اتفاقية حول التعاون العسكري مع جورجيا⁽²⁶⁾. يمكن للمرء أن يتصور أن قيادة القوات المسلحة لا تكتفي باحتكار توجيه وزارة الدفاع، وهو الوضع الدستوري الطبيعي، فقط، بل وتحاول أن تتولى قيادة وزارة الخارجية في منطقة ذات أهمية حيوية بالنسبة إلى

علاقات تركيا الخارجية. ففي سنة 1998 علق جنرال لم يُذكر اسمه في جريدة توركش ديلي نيوز قائلاً:

لا أحد فينا يريد الإمساك بزمام هذا البلد أو التدخل في السياسة. غير أننا نجد أنفسنا مضطرين، بدون أي خيار آخر، في حال بقاء بعض الأجهزة في الحكومة التركية في وضعية مستمرة من الجهل والإهمال... نحن، بطبيعة الحال، نحترم الدستور والقوانين التي تحدد لنا مسؤولياتنا وصلاحياتنا... غير أن هناك قضايا حيوية بالنسبة إلينا لا نستطيع أن نجعلها موضوع مساومة⁽²⁷⁾.

يكاد هذا التصريح يصل إلى مستوى إعلان أن القوات المسلحة حكومة داخل الحكومة، ويشكل تعبيراً آخر عن إغفال الجيش أو جهله لقواعد صنع السياسة الراسخة في النظم السياسية الديمقراطية الغربية.

من المؤكد أن الجيش التركي متمتع بدور خاص في النظام السياسي يجعله أكثر من القوات المسلحة في بلدان الناتو الأخرى التزاماً بجملة من المهمات والقرارات السياسية. ولعل المؤسسة الأهم على هذا الصعيد هي مجلس الأمن القومي (MGK)، المرجع الاستشاري الأعلى بالنسبة إلى الحكومة التركية. يتألف المجلس من رئيس الجمهورية (وهو الرئيس)؛ ومن رئيس هيئة الأركان العامة وقادة الأسلحة البرية والبحرية والجوية والدرك على التوالي من الجانب العسكري؛ ومن كل من رئيس الوزراء، وزير الدفاع، وزير الداخلية، ووزير الشؤون الخارجية من الجانب المدني. وعلى الرغم من أن المجلس لا يُصدر إلاّ توصيات، فإن الجيش عادة ما يعتبر تلك التوصيات أوامر ملزمة يتعين تنفيذها من قِبَل الطرف المدني للحكومة، الذي قلما يجرؤ على عدم تلبية المطلوب. وهكذا، فإن «الجيش قد أصبح»، عن طريق مجلس الأمن القومي، «عملياً جزءاً من سلطة الدولة التنفيذية ذات القاعدة الدستورية دون إضفاء الصفة الشرعية رسمياً على مثل هذا الوضع»⁽²⁸⁾.

ثمة ميدان آخر تتداخل فيه الصلاحيات المدنية والعسكرية، ألا وهو ميدان القضاء، ولا سيما محاكم أمن الدولة، والمحاكم العسكرية التابعة لسلطات حالة الطوارئ. فمحاكم أمن الدولة لا تكتفي بتغطية الجرائم التقليدية المرتكبة ضد الدولة فقط، بل وتقوم أيضاً بالنظر في جميع القضايا ذات العلاقة بقانون مكافحة الإرهاب - مثل الدعوة إلى الانفصال إلخ... - تلك القضايا التي تعتبر «جرائم ضمير واعتقاد» في معظم الديمقراطيات الغربية. لعل عمل محاكم أمن الدولة هو أحد أصعب العقبات التي تعترض سبيل التحقيق الكامل لمبدأ حرية الفكر والتعبير في النظام الديمقراطي التركي⁽²⁹⁾. ظل قاض عسكري واحداً من أعضاء كل هيئة من هيئات هذه المحاكم حتى أوائل سنة 1999م.

أما المحاكم العسكرية التابعة لسلطات الطوارئ فتحاكم جرائم معينة يقتربها مدنيون ويورد قانون الطوارئ قائمة بها هي «جرائم ضد الدولة» بالدرجة الأولى⁽³⁰⁾ (*). وهذان النمطان من المحاكم، كلاهما، يتمتعان بقدر غير قليل من الشهرة على صعيد الحرب التي تشنها الدولة ضد الإرهاب الانفصالي وغيره من أشكال العدوان على الوحدة القومية. وقد أصبحا، برغبة أو دونها، في عقد التسعينيات، بين أمضى أسلحة كفاح نُخبة الدولة والقيادة العسكرية ضد أية حركة هادفة إلى نسف الجمهورية الكمالية. وفي النمطين، كليهما، يتمتع الجيش بنفوذ كبير عن طريق القضاة العسكريين الذين يشكلون، رغم استقلاليتهم الشكلية، جزءاً من التسلسل الهرمي العسكري، ويتأثرون، بالتالي، باعتبارات لا علاقة لها بالقضاء والحقوق⁽³¹⁾.

في سنة 1998م، أصدرت محكمة حقوق الإنسان الأوروبية، حكماً قالت فيه إن المحاكمات الجارية أمام، والأحكام الصادرة عن، محاكم أمن الدولة

(*) إجراءات هذه المحاكم الجنائية الخاصة بالمدينين تُدار من قبل كوادر عسكرية، (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب - الناشر).

ليست، للسبب المذكور، منسجمة مع المواثيق الأوروبية ذات العلاقة⁽³²⁾. وللحيلولة دون صدور انتقادات مماثلة عن المؤسسات الأوروبية حول محاكمة زعيم حزب عمال كردستان (PKK)، عبد الله أوج آلان، التي جرت أمام محكمة أنقرة لأمن الدولة في جزيرة إيمرالي الصغيرة في عرض بحر مرمرة ربيع 1999م، قام البرلمان التركي بتعديل الدستور والقانون بطريقة وفرت إمكانية استبدال القاضي العسكري بآخر مدني⁽³³⁾. ومع ذلك، فإن هذا التحرك لا يجوز اعتباره محاولة لاختزال نفوذ الجيش السياسي. يمكن اعتبار الأمر، في الحقيقة، خطوة استهدفت منع الأوروبيين من توجيه النقد غير المبرر إلى هذا النفوذ.

يتمتع الجيش، بفضل وجود مجلس الأمن القومي، بسبب وضعه في فرع الأجهزة القضائية المسؤولة عن معالجة قضايا الأمن الداخلي، واستقلال رئيس هيئة الأركان العامة الكامل عن وزارة الدفاع، بمكانة يمكن اعتبارها نموذجية ومثالية في النظام السياسي التركي، مكانة مثالية تمكنه من اعتماد برنامج سياسي يخصه. ونظراً لوزنها وسمعتها التاريخيين في أوساط المجتمع التركي، فإن قيادة الجيش قادرة أيضاً على ضمان تطبيق برنامجها رغم مقاومة أكثرية المدنيين. ولقد تأكد هذا النفوذ بصورة متكررة حين كان الجناح المدني من الحكم يحاول اتباع خط يتعارض مع برنامج الجيش القائم على الدفاع عن الكمالية العلمانية على صعيد السياسة الداخلية.

يكن المأزق السياسي للوضع في حضور الجيش الذي هو عامل استقرار من جهة مع الحرص، من الجهة المقابلة، على الحفاظ في الوقت نفسه عن أفكار وبنى اجتماعية ما عادت منسجمة مع الواقع الاجتماعي للبلاد، والدفاع عنها. فعبر دفاعه عن فكرة التغريب كما طوّرها ألتاتورك عبر فرض القيود المتشددة على حق حرية الفكر والتعبير الديمقراطي، يزداد الجيش من ابتعاده المضطرد عن الأنظمة السياسية الغربية الحديثة. وبالتالي، فإن مأزق عملية

التغريب التركية يبدو كامناً في سعي الجيش إلى دفع عجلة الديمقراطية إلى الأمام عن طريق اعتماد إجراءات لا ديمقراطية. ومثل هذا المسعى لا بد له من أن يخفق على المدى الطويل، كما يتجلى بوضوح في التجربة التركية لعملية إشاعة الديمقراطية القائمة على ريادة الجيش. لعل المشكلة السياسية الأعمق الكامنة تحت هذا المأزق، هي مسألة ما إذا كان مجتمع البلاد وطبقتها السياسية سيكونان قادرين على اجترار مسار تنموي يتوافق مع المعايير السياسية الغربية المعاصرة يستطيع، آخر المطاف، أن يحقق المصالحة بين سائر القوى الاجتماعية والإيديولوجية الداخلية المتباينة دون اللجوء المتكرر إلى أسلوب التدخل العسكري المباشر أو غير المباشر.

ثمة ما يدعو للاعتقاد بأن إطلاق مثل هذه التجربة لا يصبح ممكناً إلا بعد أن يتعرض دور الجيش داخل النظام السياسي لقدر جذري وعميق من التغيير. وليحصل هذا لا بد من الاعتراف بالوقائع الاجتماعية التي جلبتها سلسلة التغييرات الاقتصادية والاجتماعية الحاصلة منذ عقد الثمانينيات؛ بمعنى أن أساطير وخرافات معينة موروثه عن الإيديولوجية الكمالية النقية، وفي طليعتها فكرة الأمة التركية الواحدة الموحدة ودولتها، جنباً إلى جنب مع مفهوم العلمانية كما حدده الإيديولوجية الكمالية، لا بد من مساءلتها وعرضها على المحك. فبدون التسليم بالواقع الكردي من جهة وبعمق توغل الإسلام في المجتمع على نطاق واسع من جهة ثانية، بوصفهما ظاهرتين شرعيتين من ظواهر تركيا اليوم، قد لا يكون أي هروب من مأزق المشاركة السياسية من جانب قيادة الجيش أمراً ممكناً.